دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية

٢٠١٧-٢٠٢٢

دولة فلسطين

الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية ٢٠١٧-٢٠٢٢

بدعم فني من:

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المحتويات

1. مقدمة 4
1.1 أهداف الاستراتيجية وعلاقتها بخطة التنمية الفلسطينية 5
1.2 سلامة الأغذية: المبررات والمفاهيم وحدود نظام سلامة الأغذية 5
1.3 الواقع الديموغرافي الاجتماعي الاقتصادي السياسي الفلسطيني 6
1.4 منهجية إعداد الإستراتيجية 7
1.5 محتويات تقرير الإستراتيجية 7

2. تحليل الوضع الحالي 10
2.1 الأطراف ذات العلاقة في سلامة الأغذية والمهام التي تقوم بها حالياً 11
2.2 تحليل البيئة المؤثرة على سلامة الأغذية 12
2.3 تحليل القضايا (المشكلات) المرتبطة في سلامة الأغذية 14

3. السياسات الوطنية لسلامة الأغذية 16
3.1 التزامات الحكومة السياساتية 17
3.2 السياسات على مستوى القضايا التي تم تحديدها 17

4. الإطار الاستراتيجي 20
4.1 الرؤيا 21
4.2 المبادئ والقيم الناظمة 21
4.3 الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية 2017-2022 22

5. العلاقة والربط مع أجندة السياسات الوطنية 24

6. العلاقة والربط مع أهداف التنمية المستدامة 28

7. بيان سياسة البرامج
(تدخلات المؤسسات الحكومية) 30
7.1 برامج موازنة وزارة الزراعة ذات العلاقة في سلامة الأغذية 31
7.2 برامج موازنة وزارة الاقتصاد ذات العلاقة في سلامة الأغذية 33
7.3 برامج موازنة وزارة الصحة ذات العلاقة في سلامة الأغذية 34
7.4 برامج موازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية 35

8. خطة العمل
(المبادرات التي تحتاج للمصادقة من قبل مجلس الوزراء) 36

9. خطة الإدارة 38
9.1 تشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية 39
9.2 تأسيس اللجنة العلمية الاستشارية لسلامة الأغذية 39
9.3 مراجعة برامج الموازنة الخاصة بسلطات الرقابة على الأغذية 40
9.4 مؤشرات قياس الأداء 40

الملاحق 38
الملحق رقم 1: قرار مجلس الوزراء الخاص بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022 39
الملحق رقم 2: قرار مجلس الوزراء الخاص بتشكيل لجنة وطنية لاعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين 39
ملحق رقم (3): أعضاء اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين 40

1. مقدمة

1.1 أهداف الاستراتيجية وعلاقتها بخطة التنمية الفلسطينية

تأتي هذه الاستراتيجية في إطار إدراك السلطات ذات العلاقة بضمان سلامة الأغذية للحاجة الملحة لتوحيد ورفع كفاءة وفعالية جهودها، وعزمها على العمل المشترك لتعزيز خدمات الصحة العامة الخاصة بسلامة الأغذية، بكل مكوناتها وامتداداتها.

تساهم هذه الاستراتيجية بشكل مباشر في دعم توجه دولة فلسطين للاندماج مع أنظمة السوق العالمية، وذلك من خلال تركيزها على مواءمة نظم للرقابة وضمان سلامة الأغذية الوطنية مع متطلبات الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية المختلفة ذات العلاقة وتأكيدها على التزام دولة فلسطين وعملها الدؤوب لبناء منظومة متكاملة تستند إلى المعايير الدولية الفضلى والإجراءات والقواعد العلمية للرقابة على وضمان سلامة الأغذية.

كما ترتبط هذه الاستراتيجية، ارتباطا عضويا بخطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2017-2022 والتي تتجسد، حسب أجندة السياسات الوطنية في الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية المختلفة. وبالتحديد، ترتبط ارتباطاً مباشراً مع الاستراتيجيات القطاعية للأعوام 2017-2022 لقطاعات الزراعة، والاقتصاد الوطني، والصحة، واستراتيجية مؤسسة المواصفات والمقاييس، والتعليم، حيث تتكامل مع بعض برامج وأنشطة هذه الاستراتيجيات وتصب في تحقيق أهدافها.

1.2 سلامة الأغذية: المبررات والمفاهيم وحدود نظام سلامة الغذاء

يقصد بسلامة الأغذية في إطار هذه الإستراتيجية منع جميع مصادر الأخطار التي قد تكون مزمنة أو حادة والتي قد تجعل الأغذية مضرة بصحة المستهلكين. وأما جودة الأغذية تعني جميع الصفات التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات سواءً كانت سلبية أو إيجابية، ومن هذه الصفات: طبيعة ونسب مكونات الغذاء رداءة مواد التعبئة والتغليف ، أو تغير اللون، أو وجود رائحة. كما تشمل صفات إيجابية مثل: المنشأ، واللون، والطعم، والرائحة، والنسيج، أصل المكونات ونسبها وطريقة تجهيز الأغذية. إن هذه الاستراتيجية تركز فقط على سلامة الأغذية وفقاً للتعريف السابق لسلامة الأغذية.

نظام الرقابة على الأغذية المشار إليه يقتضي وجود سلطات رقابة لها مهام محددة ومتكاملة ومنسقة، وتضطلع هذه السلطات بتقديم الخدمات المرتبطة بتطوير قطاع الأغذية على أسس مهنية وعلمية وتقديم أنشطة التفتيش وإنفاذ النصوص القانونية وفقاً لاختصاصها، والعمل على التطوير والتدريب. ويقصد عند استخدام مصطلح «سلطات الرقابة الوطنية» جميع الجهات الرقابية ذات العلاقة، بما فيها العاملة على المستوى المحلي.

أما الرقابة على الأغذية فتعرف في هذا السياق بأنها نشاط تنظيمي إلزامي تتولى إنفاذه سلطات الرقابة الوطنية لتوفير الحماية للمستهلكين والتأكد من أن جميع الأغذية ستكون مأمونة ومغذية وصالحة للاستهلاك البشري، أثناء مراحل الإنتاج والمناولة والتخزين والتجهيز والتوزيع، وأن تتفق مع اشتراطات السلامة ، وأن تكون موسومة بطريقة صادقة ودقيقة على النحو المنصوص عليه في القانون. وأهم مسؤولية في الرقابة على الأغذية هي إنفاذ قوانين الأغذية التي تحمي المستهلكين من الأغذية غير الآمنة أو غير النقية أو المغشوشة، وذلك بحظر بيع الأغذية التي لا تكون طبيعتها أو مادتها أو جودتها من النوع الذي يطلبه المشتري وتشكل خطر على صحته.

بعض التعريفات ذات العلاقة حسب منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية:

من المزرعة إلى المائدة	أي جميع الخطوات الداخلة في سلسلة إنتاج المنتجات الغذائية وتخزينها ومناولتها وتوزيعها وتحضيرها.
الملوثات الغذائية	أي عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي مادة غريبة أو أي مادة أخرى لا تُضاف عن عمد إلى الأغذية ولكنها قد تضر بسلامة الأغذية أو بصلاحيتها للاستهلاك.
نظافة الأغذية	هي جميع الظروف والتدابير الصحية الضرورية لضمان سلامة الأغذية وصلاحيتها في جميع مراحل السلسلة الغذائية.
التفتيش على الأغذية	هو فحص المنتجات الغذائية أو النُظم الغذائية بواسطة سلطة رسمية لها سلطة أداء وظائف التنظيم أو الإنفاذ أو الوظيفتين معاً، من أجل الرقابة على الخامات وعمليات التجهيز والتوزيع. ويشمل ذلك المنتجات أثناء التجهيز والمنتجات المجهزة نهائياً للتأكد من مطابقتها للاشتراطات التنظيمية.
الإشراف الغذائي	هو الاستمرار في رصد الأغذية المعروضة لضمان عدم تعريض المستهلكين لمكونات في هذه الأغذية تكون خطرة على الصحة مثل الملوثات الكيميائية أو مصادر الخطر البيولوجي.
نظام تحليل مصادر الخطر في نقاط الرقابة الحرجة	هو طريقة علمية ومنتظمة لتعزيز سلامة الأغذية من بداية الإنتاج الأولي إلى الاستهلاك النهائي بفضل التعرف على مصادر الخطر النوعية وتقييمها واتخاذ تدابير للرقابة عليها لضمان سلامة الأغذية. وهذا النظام هو أداة لتقييم مصادر الخطر ووضع نُظم رقابة تركز على الوقاية بدلاً من الاعتماد أساساً على اختبار المنتجات النهائية.
مصدر الخطر	عامل بيولوجي أو كيميائي أو فيزيائي يوجد في الأغذية أو بجانبها ويكون قادراً على إحداث ضرر.
رصد الأخطار	عملية تتألف من ثلاثة مكونات: تقييم الخطر، إدارة الخطر، والإبلاغ عن الخطر.
تقييم الخطر	عملية قائمة على العلم تتألف من الخطوات التالية: التعرف على مصدر الخطر، توصيف مصدر الخطر، تقييم مدى التعرض، توصيف الأخطار.
الإبلاغ عن الخطر	تبادل المعلومات والآراء بطريقة تفاعلية عن الأخطار بواسطة العاملين في تقييم المخاطر وإدارتها، والمستهلكين وسائر الأطراف المعنية.
إدارة المخاطر	عملية وزن بدائل السياسات في ضوء نتائج تقييم الأخطار، والاختيار بين خيارات الرقابة المناسبة وتنفيذها عند الضرورة، بما في ذلك التدابير التنظيمية.

1.3. الواقع الديموغرافي الاجتماعي الاقتصادي السياسي الفلسطيني

السكان: تؤكد نتائج الإحصاءات الرسمية وإسقاطات السكان للسنوات الثلاثين حصول تغيرات ديمغرافية كبيرة في المجتمع الفلسطيني، ما يؤكد أهمية الاستثمار في بناء وتطوير أنظمة الرقابة والسلامة الغذائية. لقد بلغ عدد سكان فلسطين عام 2015 حوالي 4,7 مليون، بواقع 2,86 مليون نسمة في الضفة الغربية و1,8 مليون نسمة في قطاع غزة[1].

الفقر: وفقاً لآخر تقديرات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، فقد عانى 25,8% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني من الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة في العام 2011، حيث بلغت هذه النسبة 17,8% في الضفة الغربية و38,8% في قطاع غزة. كما أشارت التقديرات إلى أن 12,9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، بواقع 7,8% في الضفة الغربية و21,1 بالمائة في قطاع غزة.

القطاع الزراعي: بلغت القيمة التي أضافها القطاع الزراعي في فلسطين 322.6 مليون دولار خلال العام 2012، وهو ما مثل 5,9% من الناتج المحلي الإجمالي في حينه، تراجعت هذه المساهمة إلى 3,9% في العام 2014 [2] حتى وصلت إلى نحو 3% في عام 2016. وبمرور الوقت، تزايدت الواردات الزراعية السنوية لتجاوز الصادرات بشكل كبير، حيث بلغ إجمالي الواردات الزراعية ما يقارب 127 مليون دولار عام 2014، في حين بلغت قيمة الصادرات الزراعية 67 مليون دولار أي ما نسبته 7% تقريباً من إجمالي الصادرات[3].

1 جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حالة السكان في فلسطين في 2015.
2 جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الحسابات القومية 2014.
3 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، العدد رقم 34، 2014.

المساحات المزروعة والحيازات الزراعية: تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6.023 مليون دونم، سوادها الأعظم (94%) في الضفة الغربية[4]، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1.2 مليون دونم أو ما نسبته 20% تقريباً من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 90% منها في الضفة الغربية و10% في قطاع غزة.

الإنتاج الحيواني: يقدر عدد الأسر التي تعتمد بشكل أساسي أو ثانوي على الثروة الحيوانية بحوالي 32200 أسرة. ويقدر حجم الثروة الحيوانية في فلسطين وفقاً لنتائج المسح الذي أجري في العام 2013 والتي تندرج ضمن تعريف الحيازات الزراعية كالتالي: 33980 رأس من البقر، 730894 رأساً من الغنم، 215335 رأساً من الماعز، 2058 رأساً من الجمال، 32.5 مليون رأساً من الدجاج اللاحم (منها 994.6 ألف رأساً من الأمهات)، 1.8 مليون رأساً من الدجاج البياض، 546.4 ألف طير حبش، 19690 أرنباً و46226 خلية نحل. كما يوجد بالإضافة إلى هذه الأرقام عدداً كبيراً من الدواجن المنزلية وتشمل 258.9 ألف طير من الدجاج المنزلي، و285.6 ألف طير من الحمام، و5000 طير من الحبش، و29.1 ألف أرنباً و20 ألف طير فر، و29.7 ألفاً من الطيور الداجنة الأخرى.

إنتاج الألبان: هناك نوعان من أنظمة الإنتاج في قطاع مشتقات الألبان -التقليدي والصناعي-. يشمل النوع التقليدي مربي الأبقار الصغار والمتوسطين، الذين يبيعون منتجاتهم للمستهلكين على المستوى المحلي بصورة رئيسية، ومربي الأبقار الذين ينتجون حليب الأبقار الخام سنويًا. ويعمل في قطاع الانتاج الصناعي 10 مصانع، تنتج بمجموعها 155000 طن من حليب الأبقار الخام في السنة، وعلى وجه الإجمال، يتم إنتاج 182000 طن من الحليب في فلسطين سنوياً، حيث تبلغ قيمتها 382 مليون دولار. ويتم سد الفجوة القائمة بين العرض والطلب في السوق الفلسطيني من خلال استيراد منتجات الألبان، ولا سيما من إسرائيل، حيث تصل قيمة المستورد منها إلى ما يقارب 17416 طن من معدلات الحليب السائل في السنة بقيمة تبلغ نحو 22.6 مليون دولار.

المسالخ: يوجد في فلسطين 13 مسلخًا للمجترات منها 8 في الضفة و5 في قطاع غزة، بالإضافة إلى 9 مسالخ للدواجن في الضفة ومسلخ واحد في غزه. ويبلغ العدد الإجمالي للحيوانات التي يتم ذبحها في السنة 32.389 رأسًا من الأبقار، و39.648 رأسًا من الأغنام، و6.666 رأسًا من الماعز، و72 جملًا. ويبلغ إنتاج هذه المسالخ ما مجموعه 6968.42 طن من اللحوم الحمراء[5]. هذا وتعد المنتجات الحيوانية هي المنتجات الأخطر في مفاهيم سلامة الأغذية وللأسف تمر أغلب كميات اللحوم للمستهلك الفلسطيني بدون المسالخ وبدون إشراف صحي بيطري.

الفقاسات: يعمل في قطاع الدواجن في الضفة الغربية 19 فقاسة و4 فقاسات في قطاع غزة. وبلغ عدد الصيصان التي أنتجتها هذه الفقاسات 64.524 مليون صوص في العام 2012 (منها 0.4324 مليون صوص بياض و64.0916 مليون صوص لاحم). ووصل عدد البيض المجهز للتفريخ 91.8617 مليون بيضة (1.1587 مليون بيضة صوص بياض و90.703 مليون بيضة صوص لاحم)[6]. ووصل إجمالي الإنتاج من لحوم الدواجن 72680 طن خلال العام الزراعي 2012/2011.

1.4. منهجية إعداد الإستراتيجية

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (17/39/06/م.و/ر.ح) بتاريخ 12 /2/ 2015 تم تشكيل» لجنة وطنية لإعداد إستراتيجية وطنية لصحة وسلامة الأغذية في فلسطين» مكونة من وزارة الصحة «مقررا»، وعضوية كل من وزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التخطيط، مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وممثلاً عن الجامعات الفلسطينية، وممثلاً عن جمعية حماية المستهلك، وممثلا عن اتحاد الصناعات الغذائية وممثلاً عن اتحاد الغرف التجارية.

نظمت اللجنة الوطنية عدة اجتماعات وورشات عمل ترأستها وزارة الصحة على مدى الفترة الممتدة من شهر شباط 2015 ولغاية كانون ثاني 2017، وذلك بمساندة فنية من خبير دولي من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في مجال استراتيجيات سلامة الأغذية حيث خرجت هذه الورش بالمسودة الأولى لإستراتيجية سلامة الأغذية.

4 وزارة الحكم المحلي، الرابط: http://www.molg.pna.ps/Palestine.aspx
5 وزارة الزراعة، إستراتيجية قطاع الثروة الحيوانية 2015-2019
6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Livestock-2012-E-%208.htm

قامت مجموعة عمل مصغرة مشكّلة من وزارات التربية والتعليم والزراعة ومؤسسة المواصفات والمقاييس وبمساعدة فنية من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالعمل على مراجعة الإستراتيجية ومواءمتها مع الإرشادات الفنية الخاصة بإعداد الاستراتيجيات القطاعية للأعوام 2017-2022 الصادر في أغسطس 2016 عن وزارة المالية والتخطيط كإطار مرجعي لإعداد الخطط الإستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية لدولة فلسطين، حيث ركزت عملية المواءمة هذه على إيضاح الترابطات بين الإستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة السياسات الوطنية 2030 والخطط القطاعية الوطنية ذات العلاقة، بما في ذلك -قدر المستطاع- برامج الموازنة 2017-2022.

1.5. محتويات تقرير الإستراتيجية

تندرج محتويات تقرير الإستراتيجية هذا في تسعة أقسام. بعد هذه المقدمة، يقدم القسم الثاني تحليلاً مركزاً لسياق الخطة حيث يقدم وصفاً تحليلياً لأهم القضايا المرتبطة بسلامة الأغذية والبيئة المؤثرة على ذلك، بالإضافة إلى استعراض للأطراف ذات العلاقة بالإستراتيجية. القسم الثالث يستعرض السياسات الوطنية لسلامة الغذاء، في القسم الرابع يتم استعراض الإطار الاستراتيجي والذي يقدم ويشرح الرؤية طويلة الأمد للسلامة الغذائية في فلسطين، والمرتكزات الأساسية لتحقيق هذه الرؤية، ومن ثم الأهداف الإستراتيجية التي سيصار لتحقيقها خلال الفترة الممتدة 2018-2022. ويبين القسم الخامس ارتباطات الإستراتيجية مع أجندة السياسات الوطنية، في حين يستعرض القسم السادس هذه الارتباطات مع أهداف التنمية المستدامة. القسم السابع يستعرض التدخلات الحكومية باتجاه تحقيق أهداف الإستراتيجية، يلي ذلك خطة العمل (القسم الثامن) وخطة إدارة تنفيذ الإستراتيجية (القسم التاسع).

2. تحليل الوضع الحالي

2.1. الأطراف ذات العلاقة في سلامة الأغذية والمهام التي تقوم بها حالياً

1.المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بسلامة الأغذية

الجهة ذات العلاقة	المسؤوليات/المهام
وزارة الزراعة	• وضع السياسات وتنفيذها من أجل تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية من خلال تحسين السلامة والجودة. • تنظيم الواردات والصادرات من الأغذية ذات المنشأ النباتي والحيواني. • إنفاذ القوانين واللوائح الخاصة بصحة الحيوان ووقاية النبات، ورصد ومنع تفشي الأمراض الحيوانية والنباتية. • المسؤولية الرئيسية في وزارة الزراعة للخدمات البيطرية هي حماية صحة الحيوان من خلال: تخطيط وتنفيذ برامج التحصينات الحيوانية؛ ومراقبة وتشخيص الأمراض الحيوانية واتخاذ تدابير الحجر الصحي للحيوانات والمنتجات الحيوانية والأعلاف؛ والإشراف على سلامة الأغذية من أصل حيواني وتنفيذ برامج القضاء على الأمراض، المراقبة على سلامة الأغذية من أصل حيواني من خلال الفحوصات والتفتيش • مراقبة وضمان رعاية الحيوان. • التفتيش على عمل المزارع ومصانع الإنتاج الحيواني والمسالخ.
وزارة الاقتصاد الوطني	• المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية وتطوير القطاع الصناعي والتجاري التجارة. • دعم وحماية المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وزيادة حصته في السوق المحلي والدولي • حماية المستهلك وتنظيم السوق المحلي . • ضمان سلامة المنتجات الغذائية الصناعية أثناء التصنيع (من المواد الخام إلى التغليف باستثناء مدخلات الإنتاج من أصل حيواني). • مراقبة الامتثال للوائح الفنية للمنتجات الغذائية في المتاجر والأسواق (مثل تاريخ انتهاء الصلاحية، ووضع العلامات، وما إلى ذلك). • وضع السياسات الاقتصادية دعما لقدرات القطاع الخاص وإمكاناته وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني
وزارة الصحة	• الجودة والاستجابة الفعالة في برمجة الغذاء. • وضع إرشادات بشأن الصحة والنظافة والصرف الصحي لمقدمي الخدمات بما يخدم السلامة العامة وسلامة الأغذية. • الرقابة على سلامة الأغذية من خلال الفحوصات والتفتيش. • تنظيم الخدمات ذات الصلة بالصحة والنظافة والصرف الصحي. • تعزيز تدابير مكافحة الأمراض المعدية. • تضع الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية الشروط اللازمة لتوفر وسائل السلامة والصحة المهنية في أماكن العمل، وآلية التفتيش المتواصل عليها. • تتولى الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مراقبة الأغذية في أثناء تداولها، ومراقبة الأغذية المستوردة عند وصولها إلى الدوائر الجمركية والأغذية المنتجة محلياً داخل أماكن تصنيعها وتجهيزها. • حظر تداول الأغذية الخاصة أو الإعلان عنها إلا بعد تسجيلها والحصول على تراخيص بتداولها وبطريقة الإعلان عنها من الوزارة.
مؤسسة المواصفات والمقاييس	• وضع اللوائح والمواصفات الفنية الوطنية الخاصة بالسلع والمنتجات الغذائية. • دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز ورصد تنفيذ معايير التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية المستدامة. • عند الاقتضاء، التصديق على امتثال المنتجات الغذائية للوائح الفنية والمعايير الوطنية.
وزارة الحكم المحلي	• رفع كفاءة البلديات والمجالس القروية لتمكين التخطيط والتوجيه والإشراف على قطاع الحكم المحلي (بما في ذلك الخدمات المتعلقة بسلامة الأغذية). • الرقابة على الأسواق من حيث تلبيتها للشروط العامة للصحة العامة، مع التركيز على السلع الرئيسية كالخبز واللحوم والأسماك والفاكهة والخضار وتدمير أي مواد منتهية الصلاحية. • ترخيص وتخصيص وتعيين أطباء بيطريين للتفتيش على اللحوم، وهم الأشخاص الذين لديهم صلاحية الدخول وتفتيش أي متجر أو ملحمة وفحص مدى التزامها بشروط الصحة العامة. • إنشاء المسالخ العامة والرقابة على اللحوم المبردة.

الجهة ذات العلاقة	المسؤوليات/المهام
وزارة التربية والتعليم العالي	• متابعة سلامة الأغذية المقدمة في المقاصف المدرسية (السلامة والجودة). • المساهمة في رفد الطلبة والمعلمين بالمعارف والمهارات المتعلقة بسلامة وجودة الأغذية، بما يساهم في وقايتهم من الأمراض ورفع القدرات في اتخاذ القرار الصحيح والسليم في التعامل مع الأغذية. • تقدم عدة جامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة دورات تدريبية في مجال الصحة والصحة النباتية والسلامة الغذائية في إطار التنمية المستدامة.

2. **جمعيات حماية المستهلك:** انتشرت جمعيات حماية المستهلك على نطاق واسع في محافظات الضفة الغربية، في حين أن هناك جمعية واحدة فقط تعمل على نطاق قطاع غزة بكامله. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني ومجلس الصناعات الغذائية. وتعمل هذه الجمعيات بالتعاون الوثيق مع إدارات الرقابة الغذائية في وزارة الصحة وحماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني والضابطة الجمركية ووزارة الزراعة، فضلا عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، وذلك لضبط عمليات التجارة من منظور سلامة عامة وكذلك لمنع عمليات التهريب.

3. **القطاع الخاص:** يتم تنسيق الصناعات الغذائية الفلسطينية من قبل اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطيني. ويمثل الاتحاد حاليا نحو 200 شركة ويعمل على تعزيز وتحسين المنتجات المصنوعة محليا من خلال توفير التدريب في مهارات الإدارة والتسويق وتقديم المساعدة لأعضاء الشركة في الوصول إلى أسواق التصدير. ويبلغ إجمالي الاستثمار في الصناعات الغذائية في فلسطين أكثر من 580 مليون دولار أمريكي، ويعمل في القطاع أكثر من 15 ألف عامل يمثلون 20٪ من إجمالي العمالة في الصناعة.

4. **منظمات الأمم المتحدة:** خاصة منظمة الأغذية والزراعةFAO، والمنظمة العالمية للصحة الحيوانية ، OIE، ومبادرة وهيئة الدستور الغذائي CODEX ومنظمة الصحة العالمية) WHO. تساهم منظمات الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني وتيسير عملية بناء القدرات تجاه توفير البيئة الممكنة لدولة فلسطين للانضمان للاتفاقيات الدولية.

2.2. تحليل البيئة المؤثرة على سلامة الأغذية

إن تحليل البيئة الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) لعمل سلطات الرقابة الوطنية على سلامة الأغذية والذي يلخصه الجدول أدناه يشير إلى وجود مجموعة من نقاط القوة والفرص المتاحة في سياق عمل هذه المؤسسات والتي من الممكن استثمارها في معالجة نقاط الضعف من جهة، والحد من المخاطر التي تفرضها العوامل الخارجة من جهة أخرى. ولعل أهم عوامل القوة هي قدرات المؤسسات المختلفة (وإن كان فيها بعضاً من أوجه القصور) والرغبة الجامحة لدى جهات الرقابة للعمل المشترك، وهو ما يمكنها من تخطي العقبات التي تفرضها الصعوبات المالية والمعوقات التي يفرضها الاحتلال.

جدول 2: التحليل الرباعي للبيئة المؤثرة على سلامة الأغذية

نقاط القوة	نقاط الضعف
• وجود كوادر مؤهلة لديها الخبرات الطويلة في مختلف مجالات التفتيش والرقابة والتثقيف وغيرها. • وجود البنية التحتية الأساسية اللازمة للقيام بعمليات التفتيش والرقابة وإدارة المخاطر. • توفر مجموعة من القوانين والتشريعات التي تعزز دور التفتيش والرقابة وتعطي سلطات الضبط القضائي لمفتشي الأغذية. • وجود أدلة ونماذج وأدوات عمل تعزز الشفافية والمهنية والقدرة على مواكبة المستجدات. • وجود قطاع خاص متفهم وجاهز للاستثمار في تحسين سلاسل إنتاجه من أجل تعزيز تنافسيتها (وإن كان على نطاق ليس بكبير). • وجود استراتيجيات قطاعية مختلفة تخدم أهداف سلامة الأغذية. • وجود دوائر صحة بيئة في مختلف المحافظات. • +وجود دوائر بيطرة في جميع المحافظات ووجود خبراء بيطريين بالرغم من قلة الكادر. • بعض المؤسسات بدأت في عمليات رصد المخاطر وتقييمها. • اتفاق بين جميع المؤسسات على أهمية تفعيل العمل المشترك. • وجود جمعيات مستهلك قوية وفاعلة، وخصوصاً في الضفة الغربية. • المعرفة العميقة بمتطلبات الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية. • وجود مؤسسة مواصفات ومقاييس لديها الخبرات الفنية والطواقم القادرة على مساندة نظم سلامة الغذاء. • توفر مقدمي خدمات أعمال متخصصين في قضايا إدارة الجودة الشاملة، بما فيها ISO 22000. • وجود مجموعة من الشركات التي حصلت على شهادات جودة وحافظت عليها وطورتها لسنوات يمكن تعميم خبراتها. • نظام صحة أولية قوي. • مجتمع متعلم. • +مختبر الصحة العامة في وزارة الصحة مرجعية لسلامة الأغذية	• ضعف في بعض الجوانب التشريعية وتضارب الصلاحيات، وعدم وضوحها أحياناً. • عدم اكتمال المنظومة التشريعية. • نقص في الكوادر من حيث الكم والنوع في بعض الجوانب. • ضعف فرص التدريب والتطوير الوظيفي. • ضعف المصادر المالية المخصصة للتطوير والدعم اللوجستي. • عدم القدرة على إجراء بعض الفحوصات المخبرية وذلك لعدة أسباب أهمها عدم توفر الأجهزة واللوازم، وعدم توفر المصادر. • عدم القدرة على تنفيذ أنشطة الرقابة المخططة أو الاستجابة للشكاوى بالتفتيش نتيجة لعدم توفر مواصلات. • ضعف ثقافة سلامة الأغذية لدى المستهلكين والمنتجين، بشكل عام. • ضعف القناعة لدى المواطن بجدوى الإبلاغ عن المخاطر. • 80% مما يتم ذبحه من مجترات لا تخضع للفحوصات البيطرية قبل وبعد عملية الذبح (خارج المسالخ وخارج أي رقابة صحية بيطرية). • عدم وجود مساءلة كافية. • تدني رواتب المفتشين بشكل عام، مما يضعف النظام ككل. • ضعف الحماية للمفتشين. • عدم وجود القدرة الفنية واللوجستية والمادية لأخذ العينات واجراء الفحوصات لها. • العقوبات غير رادعة. • عدم توفر معلومات كافية تمكن عمليات اتخاذ القرارات السياساتية في مجالات سلامة الأغذية والحد من المخاطر. • تنافس سلبي بين الجهات ذات العلاقة في مجال التفتيش على سلامة الأغذية، واستسهال الأعمال التي بحاجة إلى جهد أقل.
الفرص	**التهديدات**
• وجود فرص تمويلية واهتمام من بعض الممولين في دعم برامج ومشاريع سلامة الأغذية. • وجود خبرات فلسطينية خارجية يمكن الاستعانة بها. • وجود مجموعة من المشاريع القائمة والتي لا تستهدف السلامة الغذائية بشكل مباشر ولكن من الممكن الاستفادة منها في تنفيذ بعض أنشطة الإستراتيجية بسبب قرب أهدافها من أهداف الإستراتيجية. • الخبرات الفنية المتاحة من قبل مجموعة من المنظمات الدولية الممكن الاستفادة منها على عدة أصعدة (من قبل الحكومة أو المنتجين). • وجود تجارب إقليمية يمكن الاستفادة منها.	• عدم السيطرة على الحدود والمعابر، مما يجعل عمليات التهريب أسهل. • عدم القدرة على إنفاذ الضبط القضائي في المناطق المصنفة «ج». • التوسع العمراني والازدياد السكاني في ظل شح المصادر والإمكانيات. • تراجع الدعم الخارجي للموازنة الحكومية مما يقلل من توفر المصادر للحكومة لتخصيصها للإستراتيجية. • تفشي الأمراض في الدول المجاورة. • عدم السيطرة على مصادر المياه مما يقلل من القدرة على توفير وضبط معايير السلامة. • المعوقات التي تفرضها إسرائيل على دخول المعدات والمستلزمات الخاصة بالمختبرات. • استمرار أزمة الكهرباء في غزة.

2.3. تحليل القضايا (المشكلات) المرتبطة في سلامة الغذاء

إن الرقابة على سلامة الأغذية باعتماد نهج الرقابة من المزرعة للمائدة يتطلب بناء منظومة تشريعية ومؤسساتية شاملة وداعمة لجعل حماية صحة المستهلك والصحة العامة وتشجيع الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، أولوية وطنية. ومن هنا، وفي إطار تحديد القضايا الواجب العمل عليها لتطوير منظومة سلامة الأغذية في فلسطين، تستعرض الفقرات التالية أهم المشكلات التي برزت أثناء المشاورات التي تمت في إطار إعداد هذه الاستراتيجية، والتي سيتم تبني معالجتها أثناء التنفيذ.

القضية الأولى، ضعف المنظومة التشريعية المرتبطة في سلامة الأغذية: يكشف التقييم والمراجعة للتشريعات بسلامة الأغذية في فلسطين العديد من نقاط الضعف التنظيمية في نظام سلامة الأغذية الفلسطيني. كنقطة أولى، لا يوجد قانون مختص بسلامة الأغذية وتشريعات فرعية تغطي جميع جوانب سلامة الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية. حيث أن الإطار القانوني القائم لسلامة الأغذية في فلسطين مجزأ. ويتضمن العديد من القوانين التي تغطي جوانب متعددة من موضوع سلامة الأغذية وغير المنسجمة، ولا يوجد آلية واضحة للتنسيق، والذي لا تتوائم مع متطلبات إطار قانوني عصري لسلامة الأغذية منسجم مع المعايير الدولية.

القضية الثانية، ضعف القدرة على التحكم الكامل بالحدود وحركة التجارة نتيجة للاحتلال الإسرائيلي والاتفاقيات الاقتصادية السارية: إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك سيطرته الكاملة على المناطق المصنفة «ج» وفقاً لاتفاقية أوسلو والتي تشكل ما يقارب 62% من مساحة الضفة الغربية، تحول دون قدرة الأجهزة الرقابية الفلسطينية من تطبيق سياساتها وفرض إجراءاتها المتعلقة بسلامة الأغذية على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية. ويحد اتفاق باريس الاقتصادي الموقع بين إسرائيل والسلطة الوطنية من قدرة دولة فلسطين على السيطرة على ما يتم استيراده من قبل التجار الفلسطينيين، حيث تقتصر متطلبات استيراد الغذاء في دولة فلسطين على موافقة وزارة الصحة الإسرائيلية وموافقة وزارة الزراعة الفلسطينية، وهو ما يؤدي إلى وجود كميات كبيرة من المنتجات الغذائية في الأسواق الفلسطينية (المهربة في كثير من الأحيان) بدون حصولها على إذن من وزارة الصحة الفلسطينية ووزارة الزراعة.

القضية الثالثة، تعدد الجهات الحكومية الرقابية على مواضيع سلامة الأغذية وضعف التنسيق فيما بينها: إن طبيعة نظام الغذاء المعقد نتيجة لتعدد طبيعة الأغذية وطرق ومدخلات إنتاجها وتصنيعها وتسويقها ونقلها وتخزينها يجعل سلامة الأغذية قضية غير قطاعية تتداخل فيها مسؤوليات جهات ومؤسسات حكومية مختلفة بأطرها القانونية والتنظيمية وقدراتها البشرية والمالية، وهو ما يتطلب وجود ترتيبات مؤسساتية قوية وواضحة ومرنة تمكن صناع القرار في هذه المؤسسات من اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلامة الغذائية في الوقت المناسب، وخصوصاً في أوقات الأزمات والطوارئ ذات العلاقة. وما يزيد الحاجة لمثل هذه الترتيبات هو عدم وجود نظام مركزي في فلسطين لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بسلامة الغذاء؛ لتحويل البيانات الخام (الأولية) إلى معلومات تؤدي إلى منهجية وسياسات محددة وقابلة للتطبيق. وبالتالي فإنه يجب الأخذ بالاعتبار تطوير نظام حفظ البيانات التفصيلية والإستراتيجية ومتطلبات التحليل عبر خدمات الرقابة على الغذاء مجتمعة.

القضية الرابعة، زيادة التحديات المرتبطة بسلامة الأغذية وذات العلاقة بالعولمة وتحرير الأسواق ومتطلبات منظمة التجارة العالمية: في إطار سعي فلسطين للدخول في عضوية منظمة التجارة العالمية ولتحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات، تزداد متطلبات التزام دولة فلسطين اتفاقية تطبيق تدابير الصحة الحيوانية والصحة النباتية (Agreement on Sanitary and Phytosanitary Measures-SPS) والتي بموجبها تحدد منظمة التجارة العالمية القيود على سياسات الدول الأعضاء «المتعلقة بالسلامة الغذائية (الملوثات البكتيرية والمبيدات الحشرية والتفتيش ووضع العلامات) وكذلك صحة الحيوانات والنباتات فيما يتعلق بالآفات والأمراض المستوردة. حالياً، وبالرغم من الإنجازات التي تمت خلال السنوات الأخيرة، تفتقر مؤسسات دولة فلسطين القدرات اللازمة للاستجابة بفاعلية لمتطلبات بناء اقتصاد مبني على الصادرات وعولمة التجارة.

القضية الخامسة، ضعف الرقابة على الأمراض والأوبئة المرتبطة بسلامة الغذاء: نتيجة لضعف نظام الرقابة بشكل عام فإن الأمراض المرتبطة بالغذاء والتسمم غالباً لا يتم الإبلاغ عنها أو تحديدها بالشكل الصحيح حيث تقيد معظمها لأسباب غير معروفة، مما يعرقل ويضعف قدرة المؤسسات المعنية على تنفيذ الاستجابات أو التدابير التصحيحية اللازمة لمعالجة

المشاكل التي سببت هذه الأمراض أو قد تسببها مستقبلاً. هذا بالإضافة لمخاطر كثيرة منقولة بالأغذية كالأمراض المشتركة بين الانسان والحيوان مثل الحمى المالطية حيث ترتفع نسب الإصابة بها في السنوات الاخيرة والمخاطر المتعلقة بالملوثات الكيميائية من مبيدات حشرية أو متبقيات علاجية بيطرية قد تظهر آثارها على المدى البعيد ومخاطر كثيرة أيضاً مرتبطة باستهلاك اللحوم خارج نطاق الرقابة البيطرية في المسالخ.

القضية السادسة، ضعف الرقابة على سلاسل إنتاج وتوزيع الغذاء: بالرغم من الجهود التي تقوم بها المؤسسات الرقابية المختلفة، إلا أن الرقابة على نظم إنتاج وتوزيع الغذاء على امتداد سلاسل إنتاجها لضمان سلامة استخدامها واستهلاكها ما زالت تفتقر إلى العديد من العناصر، وأهمها الرقابة على المتبقيات والملوثات (البيولوجية والكيماوية والفيزيائية). إن عدم وجود مثل هذه الضوابط له أثر سلبي على سلامة الغذاء، حيث أن النظام لا يتيح التتبع بالشكل المناسب، بالإضافة إلى أنه لا يمكن تقييم سلامة نظم الإنتاج الغذائي وتوزيعه بشكل سريع لضمان الالتزام بالمعايير الوطنية، والحيلولة دون تفشي حالات مرضية أو أوبئة نتيجة لعدم سلامة الغذاء. ولعل أهم أوجه القصور في نظام الرقابة على نظم الإنتاج الغذائي يكمن في ضعف الرقابة على الأغذية ومدخلات إنتاج الغذاء المستوردة، بما في ذلك التفتيش، والرقابة والفحوصات على الأغذية المستوردة، لضمان سلامتها وجودتها. تكمن أهم أوجه القصور بضعف الرقابة على بداية السلسلة الغذائية المنتجة محليا من منتجات حيوانية ولحوم تذبح خارج المسالخ وتصنيع منزلي للألبان وتفشي أمراض مشتركة واستهلاك نباتات قد تكون ملوثة بالمبيدات.

القضية السابعة، عدم وجود إجراءات وتدابير سلامة الأغذية في حالات الاستجابة للطوارئ وتفشي أمراض جديدة: تميل مخاطر سلامة الأغذية لأن تكون أكبر في أوقات الكوارث وحالات الطوارئ، وعادة ما يكون هناك نقص في الموارد لمعالجة هذه المخاطر في هذه الأحداث. وعلاوة على ذلك، فإن سلامة وصحة الأغذية المنتجة والمتبرع بها (الممنوحة في حالات الطوارئ) تتطلب اهتماما خاصاً في كثير من الأحيان. وتتسم نظم الرقابة الغذائية في فلسطين -وبالرغم من الأحداث السياسية وحالات الطوارئ التي مرت بها عبر السنوات- بعدم وجود آليات تضمن عملها بشكل فعال في حالات الطوارئ، بالإضافة إلى ضعف آليات التنسيق الرسمية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، للتخفيف من هذه المخاطر وإدارتها، ومنع ممارسات السلامة الغذائية غير المرغوب فيها على طول السلسلة الغذائية أثناء حالات الطوارئ.

القضية الثامنة، ثقافة السلامة الغذائية ضعيفة: تشير الدراسات التي أجرتها وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية الزراعية إلى وجود ضعف في وعي المنتجين والمستهلكين بشأن المسائل الهامة المتعلقة بسلامة الأغذية، حيث يشكل الافتقار للوعي بقضايا وممارسات التعامل مع إنتاج الغذاء لدى المنتجين وقطاع الأسر المعيشية المنخرط في عمليات التصنيع الغذائي مصدر قلق بالغ.

القضية التاسعة، غياب سياسة تحليل المخاطر: لا زالت المقومات اللازمة لتفعيل وظيفة تحليل المخاطر حسب المبادئ الأساسية لهيئة الدستور الغذائي ضعيفة من حيث المكونات الثلاثة لتحليل المخاطر وهي تقييم المخاطر، إدارة المخاطر، الإبلاغ عن المخاطر. تتطلب عملية تحليل المخاطر درجة عالية من التقدم في عملية جمع المعلومات وتحليلها ومن ثم التنسيق والتواصل العالي بين المؤسسات المعنية في إدارة المخاطر بالإضافة إلى إبلاغ جميع المعنيين في سلامة الغذاء. أضف إلى ذلك ضرورة ربط إدارة المخاطر في جميع أنشطة الرقابة.

القضية العاشرة: تفاعل محدود مع المؤسسات الدولية والإقليمية: ينعكس ذلك على تطوير القدرات الفنية والتنظيمية

3. السياسات الوطنية لسلامة الأغذية

يتناول هذا الجزء جميع جوانب الممارسات والمبادئ التوجيهية التي ستحكم نظم سلامة الأغذية المصار إلى تحقيقه من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجية. وتشمل هذه السياسة جميع الكيانات العامة والخاصة المشاركة في الجوانب العلمية والتقنية والتشغيلية والإدارية لأنظمة سلامة الأغذية ومراقبتها في فلسطين.

3.1. التزامات الحكومة السياساتية

تلتزم الحكومة في إطار تنفيذ السياسات السابقة وفي سعيها الاستراتيجي الوارد ذكره في القسم التالي، بما يلي:

- تنفيذ السياسات والبرامج المناسبة لتنظيم وضمان الامتثال في إنتاج وصناعة الأغذية بمختلف أنواعها، حسب المعايير الدولية الحديثة والمرجعيات المقررة لذلك.
- ضمان أن تكون الأغذية المستهلكة محلياً أو المتاجر بها دوليا آمنة وسليمة وصحية.
- تطوير والحفاظ على نظام للمراقبة والتقييم والرقابة من أجل دعم عملية صنع القرار.
- البناء على الأولويات المقرة من تحليل المخاطر حسب المبادئ العلمية.
- وضع وتنفيذ نظم تسهل الامتثال للاتفاقات التجارية الثنائية والدولية المتعددة الأطراف.
- المشاركة الفعالة في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالأغذية.
- تخصيص الموارد الكافية لوضع وتنفيذ واستدامة نظام وطني فعال لمراقبة سلامة الأغذية على كامل السلسلة الغذائية.
- دعم تطبيق البحوث لتوجيه القرارات القائمة على الأدلة للنظام الوطني لسلامة الأغذية.
- تصميم وتنفيذ برامج تثقيفية عامة ذات صلة تتيح للمستهلكين الحصول على معلومات عن أفضل ممارسات النظافة الغذائية.
- وضع برامج مناسبة لتحقيق بيانات أساسية مقبولة لمعايير النظافة الغذائية تهدف إلى حماية أضعف شرائح المجتمع وتشمل كامل السلسلة الغذائية.
- تطوير وصيانة نظام وطني للمعلومات المتعلقة بسلامة الأغذية بما يخدم إنشاء نظام رسمي لتحليل المخاطر، واتخاذ القرارات وتحديد الأولويات في الرقابة بناء على تحليل المخاطر.
- تطوير نظم لضمان توافر الغذاء الآمن في أوقات الطوارئ والكوارث.
- تسهيل وتسريع عمليات إقرار الأطر القانونية والتعديلات عليها بما يخدم تحقيق السياسات التي تبنتها الحكومة لتعزيز سلامة الأغذية.

3.2. السياسات على مستوى القضايا التي تم تحديدها

على مستوى التشريعات	• ترشيد التشريعات القائمة وإصدار تشريعات حديثة بشأن سلامة الأغذية تماشيا مع المعايير الدولية. • وضع نصوص قانونية واضحة ورادعة لمعاقبة المخالفين في قضايا سلامة الأغذية. • مواءمة التشريعات مع النظم الدولية والمفاهيم العالمية في الرقابة على سلامة الأغذية.
على مستوى التجارة	• حيثما لزم ذلك، تطوير و/أو تعزيز النظم القائمة في التجارة الداخلية للمنتجات الغذائية، بما في ذلك أيضا تلبية متطلبات شركاء فلسطين التجاريين على المستويين الإقليمي والدولي.
على مستوى التتبع	• تسهيل إنشاء نظم تضمن التتبع من «المزرعة إلى المائدة». • تنفيذ الإجراءات الملائمة لتسهيل تتبع الأعلاف والغذاء، بما في ذلك الحيوانات والنباتات، ومكوناتها. • تعزيز أنشطة التتبع بحيث تشمل نقل الحيوانات من جميع الحيازات إلى مرافق الذبح المنظمة.
على مستوى تحليل المخاطر	• اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الآليات الرسمية لتحليل المخاطر لتشمل بناء القدرات في المؤسسات الحكومية • الاستثمار في بناء القدرات التقنية لموارد الحكومة البشرية وهياكلها الأساسية مثل المختبرات وآليات البحث. • جعل المواطن شريك أساسي في عملية رصد المخاطر (تشجيع الإبلاغ).

على مستوى العلاقات الدولية	• ضمان مشاركة فلسطين الرسمية في الاجتماعات ذات الصلة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. • على الوزارات/المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المسؤولة أن تضمن نشر المعلومات التي يتم جمعها في المنتديات الدولية بين أصحاب العلاقة المعنيين. • الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية. • ضمان الامتثال لجميع الاتفاقيات المتعلقة بسلامة الأغذية التي وقعت فلسطين عليها.
على مستوى التطوير والبحث العلمي	• وضع آلية لتنسيق بحوث سلامة الأغذية في سياق المبادرات الحالية التي تتناول العلوم والتكنولوجيا. • تشجيع الشراكات مع الأوساط العلمية وغيرها من أصحاب المصلحة في بحوث سلامة الأغذية. • استخدام الأبحاث لرفد عملية صنع السياسات والمضي قدما في توسيع إمكانيات التصدير وتحسين وضعية المنتجات الوطنية في السوق المحلي. • تشجيع وتخصيص الموارد لإجراء البحوث التطبيقية، حيثما كان ذلك مناسبا وعمليا.
على مستوى مراقبة الأمراض	• تعزيز النظام الحالي لمراقبة الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية وإنشاء قاعدة بيانات أشمل. • الاستثمار في بناء نظام شامل للإنذار المبكر من أجل سلامة الأغذية. • تعزيز نظم مراقبة الأمراض الحيوانية والنباتية الوطنية، ومنع حدوثها. • رفد المستهلك بالمعلومات عن حدوث الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية في فلسطين.
على مستوى التوعية	• وضع وتنفيذ برامج توعية بشأن سلامة الأغذية. • دمج مواضيع سلامة الأغذية ا في برامج وأنشطة التعليم المدرسي والجامعي.

4. الإطار الاستراتيجي

4.1. الرؤيا

"غذاء آمن وسليم في فلسطين"

تسعى سلطات الرقابة على سلامة الأغذية 7إلى حماية المستهلك الفلسطيني صحته وحقوقه والصحة العامة وضمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية وذلك من خلال عملها المستمر على إنفاذ منظومة فعالة ومتكاملة على الأغذية، بما يضمن سلامة سلسلة الغذاء من المزرعة إلى المائدة، ويعزز الاستثمار ويلبي المتطلبات والمعايير الدولية. تنطلق رؤيتها في الوصول إلى أمان وسلامة الأغذية من الرؤية الوطنية التي حددتها وثيقة أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 وخاصة فيما يتعلق في البيئة الآمنة للسكان والانفتاح على المجتمع الدولي والوصول إلى حكومة شفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها والسعي إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية.

إننا نرى بأن مسؤولية توفير أغذية سليمة وصحية ومغذية هي مسؤولية مشتركة على طول سلسلة الأغذية بأكملها ويتحملها جميع المشاركين في إنتاج الأغذية وتصنيعها وتجارتها واستهلاكها بما في ذلك المزارعين والصيادين والعاملين في المسالخ ومصنعي الأغذية والعاملين في النقل والموزعين والتجار والمستهلكين بالإضافة إلى مؤسسات الدولة المناط بها حماية الصحة العامة. كما اننا نؤمن بان وجود سياسة وطنية مدعومة بهياكل تنظيمية على المستوى الوطني والدولي مع قواعد محددة وواضحة ونظم وبرامج لمراقبة الأغذية على المستويين المحلي والوطني في مختلف حلقات سلسلة الأغذية يعتبر مرتكز أساسي للوصول إلى غذاء آمن وسليم.

نحن نؤمن أيضاً كسلطات رقابة وطنية بأن سلامة الأغذية في فلسطين يجب أن تستند إلى العلم والمنهج الحكيم في تحليل المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية وإدارتها والإبلاغ عنها، وأن نتبنى نظام تتبع متطور للمنتج الأولي ولمنتجات ما بعد الحصاد بما في ذلك منتجي الأغذية والمنتجات الحيوانية ونبني مواصفات سلامة الأغذية بما يتوافق مع المواصفات الدولية وبشكل مستمر ومواكب للتطورات في مجال الأغذية والإمدادات.

4.2. المبادئ والقيم الناظمة

سوف تعمل سلطات الرقابة على الأغذية في فلسطين في إطار الرؤيا التي حددتها على تبني مجموعة من المبادئ والقيم التي تعزز دورها في الوصول إلى أفضل النتائج في مجال سلامة الأغذية سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي وبما يعزز ثقة المستهلك ونظام تجارة الأغذية.

1. **"مبدأ التكامل" من المزرعة إلى المائدة:** العمل مع جميع الأطراف ذات العلاقة على تطوير النهج الوقائي على طول سلسلة الإنتاج والتجهيز والتسويق وذلك بإدخال مبادئ السلامة والجودة في المنتجات الغذائية ابتداءً من مرحلة الإنتاج وانتهاءً بمرحلة الاستهلاك وذلك من خلال التركيز على أن يلعب المنتجون والمجهزون والناقلون والبائعون والمستهلكون أدواراً حيوية في ضمان الجودة والسلامة الغذائية. وكذلك تحقيق التوعية المجتمعية حول سلامة الأغذية.

2. **نهج علمي مستمر ومتجدد في تحليل الأخطار:** ستعتمد أجهزة الرقابة على الأغذية في عملها على البيانات والخبرات الدولية والوطنية المرتبطة في تحليل الأخطار وخاصة تقييمات الأخطاء الصادرة عن المرجعيات الدولية واللجان المشتركة لمنظمات الأمم المتحدة المعنية (الأغذية والزراعة والصحة). ستراعي إدارة الأخطار النتائج الاقتصادية وإمكان تنفيذ خيارات إدارة الأخطار، والاعتراف بضرورة المرونة بما يحترم متطلبات حماية صحة المستهلكين والصحة العامة. سيتم العمل بشكل مستمر على التعرف على الأخطار ذات العلاقة في سلامة الأغذية وتوصيفها وتقييم مدى التعرض لها ووزن الخيارات السياسية بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية ومراعاة سائر العوامل ذات الصلة بحماية المستهلك والصحة العامة.

7 تشمل سلطات الرقابة على سلامة الغذاء وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الحكم المحلي/ البلديات.

3. **نهج شفاف:** سيتم العمل على تبني سياسات نشر وإفصاح أنشطة سلطات الرقابة على الأغذية بما يحقق ثقة المستهلكين في نزاهة سلطات الرقابة على الأغذية وبالتالي ثقتهم في سلامة الغذاء. سنعمل على تفسير وشرح ما نقوم به ومبررات قراراتنا بما يعزز التعاون بين جميع الأطراف مع سلطات الرقابة ويزيد من قناعة الجميع الامتثال لنظام سلامة الأغذية طوال السلسلة.

4. **تقييم تأثير نظم الرقابة (اللوائح والسياسات):** سوف تعمل سلطات الرقابة على الأغذية وبشكل مستمر على تقييم نتائج تبني اللوائح المنظمة لإنتاج وتوزيع الأغذية ومدى انعكاسها على المستهلكين سواء من حيث المردود على صحتهم أو من حيث زيادة تكلفة الغذاء على الأسرة خاصة أن تطبيق بعض اللوائح والسياسات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية.

5. **تحمل المسؤولية والخضوع للمساءلة:** الالتزام بأعلى معايير المساءلة الداخلية وفي إطار الهيكل التنظيمي لكل وزارة ومؤسسة وأيضا المساءلة أمام الجمهور والمؤسسات الوطنية والجامعات والباحثين وخاصة جمعية حماية المستهلك وأيضاً أمام المنتجين والمصنعين ومؤسسات حقوق الإنسان والإعلام. ستعمل سلطات الرقابة بشكل دوري على إصدار ونشر تقارير دورية حول ما تقوم به من أعمال والمشاركة في أي جلسات مساءلة عامة أو ورش عمل على المستوى الوطني أو الإقليمي لعرض الإنجازات مقابل الأهداف والنتائج المخططة.

6. **العدالة والشمولية في القوانين واللوائح:** مراعاة القوانين واللوائح الوطنية للمعايير والمرجعيات الدولية على أن تعزز هذه المعايير العدالة والشمولية والتخصصية لجميع قطاعات الأغذية وأن تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الوطنية وتراعي معايير التجارة العادلة سواء للمنتجات المستوردة أو المنتجات التي يتم تصديرها للخارج.

7. **الالتزام وتمكين النوع الاجتماعي:** ستعمل سلطات الرقابة على الأغذية وجميع الأطراف المعنية في سلامة الأغذية على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين النساء والأطفال وجميع الفئات المحرومة من الوصول إلى غذاء آمن دون أي تمييز مبني على الجنس أو العمر أو المكان أو الوضع الاقتصادي. كما تلتزم سلطات الرقابة بمراعاة النوع الاجتماعي عند التوظيف والترقية والتدريب والتعليم المستمر لكوادرها وخاصة المفتشين.

8. **الشراكة والتكامل مع القطاع الخاص:** ستركز سلطات الرقابة في عملها على الشراكة الحقيقية مع جميع الأطراف والمؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص وخاصة الغرف التجارية والاتحادات التخصصية كاتحاد الصناعات الغذائية. إن الشراكة الحقيقية التي نسعى للوصول إليها تقوم على تحليل الواقع وتحديد الأولويات بشكل مشترك والتشاور بشكل مستمر في تقديم المقترحات التشريعية وتقييم التدخلات والأدوار لمختلف الأطراف.

4.3. الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية 2017-2022

المحور الأول: تعزيز التشريعات

الهدف الاستراتيجي الأول: توافق التشريعات الفلسطينية مع الاحتياجات الوطنية والمرجعيات والمعايير الدولية الخاصة في سلامة الغذاء.

النتائج القطاعية:

1.1 قرار من مجلس الوزراء بتشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية الذي يمتلك صلاحيات عليا للسيطرة على سلامة الغذاء.
1.2 تم إقرار قانون فلسطيني لسلامة الأغذية يكون ملائم للمعايير الدولية والمصالح والاحتياجات الوطنية.
1.3 تم استكمال التشريعات الخاصة بسلامة الأغذية بما يتوائم مع قانون السلامة.

المحور الثاني: بناء قدرات سلطات الرقابة على الأغذية

الهدف الاستراتيجي الثاني: تحسن أداء سلطات الرقابة على الأغذية في إطار منظومة فعالة لإدارة السلامة الغذائية.

النتائج القطاعية:

2.1 تم استقطاب مجموعة من العاملين المتخصصين وذوي الخبرة في مجال سلامة الأغذية بناء على هيكل تنظيمي.
2.2 توفير الوسائل والمعدات والأمور اللوجستية التي تلزم العاملين في سلطات الرقابة للقيام بمهامهم.
2.3 تم تعزيز ثقافة حسن الأداء لدى سلطات الرقابة على الأغذية.
2.4 تبنى العاملون في سلطات الرقابة ممارسات إدارية فضلى.
2.5 قدرات المختبرات في فلسطين ملائمة مع المتطلبات الحديثة للرقابة على الأغذية.
2.6 تم مؤسسة وتطوير أنظمة المعرفة والاتصال والرصد لدعم وتعزيز خدمات الرقابة على الأغذية.
2.7 تم إقرار معايير لسلامة المنتجات الغذائية لتكون منسجمة مع المعايير الدولية.

المحور الثالث: تطبيق التشريعات

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز السيطرة على السلسلة الغذائية (من المزرعة إلى المائدة) في إطار التشريعات الوطنية

النتائج القطاعية:

1.3 تم تعديل برامج وتدخلات سلطات الرقابة على سلامة الأغذية بالتوافق مع توجيهات المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية.
2.3 سياسات سلامة غذائية فعالة مبنية على أساس علمي، وعلى منهجية من المزرعة إلى المائدة لكل من المنتجات المحلية والمستوردة.
3.3 اكتسب مفتشو الأغذية الخبرة والسلطة القانونية والمعرفة العلمية والقدرة اللازمة على التدقيق.
3.4 مفتشو الأغذية يعملون في إطار إجراءات تفتيش واضحة ومبنية على أساس تحليل المخاطر.
3.5 قطاع صناعة الأغذية ملم بمتطلبات قوانين ولوائح ومعايير سلامة الأغذية.
3.6 المواطن الفلسطيني واعي لدوره في تعزيز سلامة الأغذية والصحة العامة.

المحور الرابع: إدارة المخاطر وتحليل المخاطر

الهدف الاستراتيجي الرابع: تمكين القائمين على سلامة الأغذية من استخدام الطرق والأدلة العلمية المثلى في إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية.

النتائج القطاعية:

4.1 تستخدم سلطات الرقابة على سلامة الأغذية والوزارات تقييمات المخاطر بفعالية وكفاءة.
4.2 قرارات إدارة المخاطر شفافة وملزمة لكافة أطراف قطاع الأغذية والمؤسسات ذات العلاقة.

المحور الخامس: التعاون الدولي والإقليمي

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز العمل وفق المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الأغذية والتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة.

النتائج القطاعية:

5.1 الهيئات المختصة في سلامة الأغذية تعمل على تحقيق توصيات هيئة الدستور الغذائي في جميع المواضيع المرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها.
5.2 مساهمة فاعلة في رسم السياسات والأهداف الإقليمية ذات العلاقة في سلامة الغذاء.
5.3 علاقات ثنائية ومتعددة مع منظمات إقليمية وعربية من أجل تعزيز المعرفة وتبادل الخبرة للكوادر الفلسطينية.

5. العلاقة والربط مع أجندة السياسات الوطنية

تشكل «أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، المواطن أولًا» والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، خطة التنمية الوطنية الرابعة التي تعدها دولة فلسطين وتصدرها منذ العام 2008.

تنطلق خطة التنمية الفلسطينية 2017-2022 من أن الفلسطينيين يستحقون حقوق الإنسان الواجبة لهم بصفتهم مواطني دولة مستقلة تنعم بالرخاء والازدهار، وتملك السيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ومع أنه ليس في وسع هذه الخطة أن تحدد المسار نحو نيل الاستقلال على وجه الدقة، فهي تستطيع أن تضمن تعزيز صمود أبناء شعبنا وترسيخه من خلال التأكد من أن كل مؤسسة من المؤسسات العامة تمتلك الجاهزية التامة التي تمكنها من ممارسة الصلاحيات المنوطة بها وتقديم خدماتها لجميع المواطنين الفلسطينيين.

أقرت الحكومة الفلسطينية في نهاية كانون الأول، 2016 وثيقة أجندة السياسات الوطنية «المواطن أولاً» للأعوام 2017-2022، لتشكل برنامج عمل وطني من أجل الإنسان وتحقيق الحرية والازدهار. تركز الوثيقة بشكل عام على تأمين الخدمات الأساسية ذات الجودة لكافة أبناء شعبنا دون تمييز وأينما تواجدوا، وضمان تعزيز مقومات صمودهم لا سيما في المناطق المسماة «ج» والقدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين المستقلة وقطاع غزة. استندت الأجندة في إعدادها إلى عملية تشاورية عريضة مع الشركاء والمعنيين كافة، المحليين والدوليين، من داخل فلسطين وخارجها، لمواصلة العمل والمتراكمة على الإنجازات السابقة. وارتكزت الأجندة على محاور ثلاثة هي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات، والتنمية المستدامة.

تسعى الحكومة في سياساتها المرتبطة في التنمية والإصلاح وذلك حسب وثيقة أجندة السياسات الوطنية إلى «تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز استجابة المؤسسات العامة لاحتياجات المواطن مع ضمان المساواة والعدالة في الوصول والحصول على هذه الخدمات. كما نسعى إلى تعزيز فعالية الحكومة القائمة على المساءلة والشفافية والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة لنا. ولضمان استدامة التنمية فإننا نسعى إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية ملائمة تساعد على تطوير الصناعة الفلسطينية والقطاعات الإنتاجية الواعدة بما يضمن توفير فرص عمل لائقة للجميع. وتحتل العدالة الاجتماعية جوهر أجندة السياسات الوطنية، حيث نلتزم بالعمل على الحد من الفقر وتوفير نظم ملائمة ومتكاملة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين، وتعزيز وصول الجميع للعدالة، مع العمل على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتأمين مستقبل أفضل للشباب الفلسطيني. كما نلتزم بالعمل على توفير تعليم جيد وشامل للجميع، وخدمات رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع. ونسعى لتأمين المقومات لصمود كافة المواطنين في أرضهم، وذلك من خلال توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون، وتوفير الاحتياجات الأساسية، والنهوض بالزراعة والمجتمعات الريفية، وضمان الاستدامة البيئية من خلال إدارة الموارد الطبيعية بصورة مستدامة، وحماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني.

حددت وثيقة أجندة السياسات الوطنية 10 أولويات وطنية و29 سياسة وطنية ومجموعة كبيرة من التدخلات السياساتية المقترحة في إطار السياسات الوطنية الـ 29. الجدول أدناه يبين التقاطعات بين السياسات الوطنية والنتائج القطاعية للإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية.

التقاطعات بين أجندة السياسات الوطنية والنتائج القطاع للإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية

الأولية الوطنية	السياسة الوطنية والتدخلات	التقاطع بين الأولويات الوطنية والإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية
الأولوية الوطنية الثالثة: تعزيز المكانة الدولية بدولة فلسطين	السياسة الوطنية الخامسة: تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية ● الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الدولية. ● المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية. ● الانضمام التدريجي المدروس إلى عدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.	السياسات ذات العلاقة: 1. المتابعة والاطلاع على المستجدات فيما يخص التطورات الدولية في مجال سلامة الأغذية والاستفادة منها. 2. المشاركة في الفعاليات الإقليمية والعالمية المتعلقة في سلامة الأغذية والمشاركة في عمل المنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. النتائج القطاعية ذات العلاقة: 5.1. الهيئات المختصة في سلامة الأغذية تعمل على تحقيق توصيات هيئة الدستور الغذائي في جميع المواضيع المرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها. 5.2. مساهمة فاعلة في رسم السياسات والأهداف الإقليمية ذات العلاقة في سلامة الغذاء. 5.3. علاقات ثنائية ومتعددة مع منظمات إقليمية وعربية من أجل تعزيز المعرفة وتبادل الخبرة للكوادر الفلسطينية
الأولوية الوطنية الخامسة: الحكومة الفعالة	السياسة الوطنية التاسعة. تعزيز المساءلة والشفافية ● تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات. ● تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.	حددت الإستراتيجية مجموعة من القيم الناظمة لعمل سلطات الرقابة على الأغذية والأطراف المعنية الأخرى، ومن أهم هذه القيم ذات العلاقة القيمة رقم 3. نهج شفاف والقيمة رقم 5. تحمل المسؤولية والخضوع للمساءلة. النتائج القطاعية ذات العلاقة: 2.1.تم استقطاب مجموعة من العاملين المتخصصين وذوي الخبرة في مجال سلامة الأغذية بناءً على هيكل تنظيمي. 2.3. تم تعزيز ثقافة حسن الأداء لدى سلطات الرقابة على الأغذية. 2.4. تبنى العاملون في سلطات الرقابة ممارسات إدارية فضلى. 3.3. اكتسب مفتشو الأغذية الخبرة والسلطة القانونية والمعرفة العلمية والقدرة اللازمة على التدقيق.
الأولوية الوطنية السادسة: تحقيق الاستقلال الاقتصادي	السياسة الوطنية. رقم 21. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني ● دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية.	أحد الغايات العليا الثلاث للرقابة على الأغذية هي: ● المساهمة في التنمية الاقتصادية بالحفاظ على ثقة المستهلك في النظام الغذائي ووضع أساس سليم لتنظيم التجارة المحلية والدولية بالأغذية
الأولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع	السياسة الوطنية رقم 22. توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع ▪ الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها (البنية التحتية، الأجهزة الطبية، الأدوية، توظيف تكنولوجيا المعلومات، التدريب والتأهيل للكوادر الصحية، المعايير الصحية). السياسية الوطنية رقم 23. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته ● تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين	النتائج القطاعية ذات العلاقة: 2.2. الوسائل والمعدات والأمور اللوجستية التي تلزم العاملين في سلطات الرقابة للقيام بمهامهم متوفرة 2.5.قدرات المختبرات في فلسطين ملائمة مع المتطلبات الحديثة للرقابة على الأغذية. 2.6. تم مؤسسة وتطوير أنظمة المعرفة والاتصال والرصد لدعم وتعزيز خدمات الرقابة على الأغذية. 2.7. تم إقرار معايير لسلامة المنتجات الغذائية منسجمة مع المعايير الدولية. 2 من أصل 3 غايات عليا للرقابة على الأغذية: ● حماية الصحة العامة بتقليل أخطار الأمراض التي تنقلها الأغذية. ● حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو غير المغذية، أو الموسومة بطريقة سيئة، أو المغشوشة.

الأولوية الوطنية العاشرة: مجتمع قادر على الصمود والتنمية	السياسة الوطنية رقم 25، توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون ▪ تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات. السياسة الوطنية رقم 27، ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ● إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها.	النتائج القطاعية ذات العلاقة: 4.1. تستخدم سلطات الرقابة على سلامة الأغذية والوزارات تقييمات المخاطر بفعالية وكفاءة. 4.2. قرارات إدارة المخاطر شفافة وملزمة لكافة أطراف قطاع الأغذية والمؤسسات ذات العلاقة. تتبنى الإستراتيجية مبدأ التكامل» من المزرعة إلى المائدة) والذي بموجبه ستعمل سلطات الرقابة مع جميع الأطراف ذات العلاقة على تطوير النهج الوقائي على طول سلسلة الإنتاج والتجهيز والتسويق وذلك بإدخال مبادئ السلامة والجودة في المنتجات الغذائية ابتداء من مرحلة الإنتاج وانتهاء بمرحلة الاستهلاك وذلك من خلال التركيز على أن يلعب المنتجين والمجهزين والناقلين والبائعين والمستهلكين أدوار حيوية في ضمان الجودة والسلامة الغذائية.

6. العلاقة والربط مع أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت 193 دولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وذلك كإطار عام غير ملزم للأمم المتحدة ولدول العالم وذلك في شهر كانون الثاني من العام 2016. تتوقع الأمم المتحدة أن تبني خطة التنمية سيساهم في زيادة جهود الدول في مجال القضاء على الفقر بجميع أشكاله والتصدي لجميع أشكال عدم المساواة ومعالجة قضايا التغير المناخي في العالم. حددت خطة التنمية المستدامة 17 هدفاً و169 نتيجة أو استهداف مطلوب تحقيقها في إطار أهداف التنمية المستدامة. الجدول أدناه يبين أهداف التنمية المستدامة 2030 ونتائجها المرتبطة مع الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2022.

أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة	النتيجة ذات العلاقة	التقاطعات بين الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية وأهداف التنمية المستدامة
الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والغذاء المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.	• القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030	تتقاطع الإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية بشكل أساسي مع الهدف رقم 2 من خلال الرؤية الوطنية لسلامة الغذاء» غذاء آمن وسليم في فلسطين». تسعى محاور الإستراتيجية الخمسة إلى ضمان وصول جميع المواطنين إلى الأغذية الآمنة وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المبادئ أهمها « من المزرعة إلى المائدة"
الهدف 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار	• وضع نهاية للأوبئة مثل الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030. • الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030. • تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.	تهدف سلطات الرقابة بشكل عام إلى تحقيق 3 غايات عليا، غايتين من هذه الغايات تتعلق بشكل مباشر في أنماط صحية للمجتمع. • حماية الصحة العامة بتقليل أخطار الأمراض التي تنقلها الأغذية. • حماية المستهلكين من الأغذية غير الصحية أو غير المغذية، أو الموسومة بطريقة سيئة، أو المغشوشة والتركيز على التوعية المجتمعية والأبحاث تعمل الإستراتيجية في محاورها الخمسة على تعزيز دور سلطات الرقابة لتحقيق أهدافها وبالتالي المساهمة في التزام دولة فلسطين تجاه الهدف الاستراتيجي الثالث من خلال تقليل المخاطر الناتجة عن تلوث أو سمية الأغذية من مختلف المصادر سواءً كانت أغذية منتجة محلياً أو أغذية مستوردة من الخارج. يسعى المحور الرابع، إدارة المخاطر إلى تمكين القائمين على سلامة الأغذية من استخدام الطرق والأدلة العلمية المثلى في إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية مما يسهم في تعزيز قدراتنا في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارتها والحد من الملوثات الخطرة التي تؤثر على سلامة الغذاء.
الهدف 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	• ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030. • دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.	تساهم النتيجة 2.6. "أنظمة المعرفة والاتصال والرصد لدعم وتعزيز خدمات الرقابة على الأغذية تم مؤسستها وتطويرها" بشكل مباشر في تحقيق الهدف كما تساهم النتائج المندرجة في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع: "تمكين القائمين على سلامة الأغذية من استخدام الطرق والأدلة العلمية المثلى في إدارة المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية" حددت ايضاً النتيجة 3.6. "المواطن الفلسطيني واعي لقضايا ودوره في تعزيز سلامة الأغذية والصحة العامة "أهمية التوعية المجتمعية في الوصول إلى سلامة الأغذية ووضع سياسات لضمان دمج التوعية في برامج وأنشطة التعليم المدرسي والجامعي.

7. بيان سياسة البرامج (تدخلات المؤسسات الحكومية)

سوف تعمل السلطات من أجل الرقابة من خلال برامج الموازنة 2017-2019، وبرنامج الموازنة 2019-2022 على تحقيق النتائج من خلال مجموعة من المخرجات والأنشطة المندرجة في إطار كل برنامج موازنة ذات علاقة. وأيضاً ستقوم منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والهيئات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تنفيذ مجموعة من التدخلات والسياسات ذات العلاقة في النتائج الواردة في هذه الإستراتيجية. يعرض هذا الجزء التقاطعات بين النتائج القطاعية للإستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية مع برامج الموازنة لسلطات الرقابة على الأغذية 2017-2019.

7.1. برامج موازنة وزارة الزراعة ذات العلاقة في سلامة الأغذية

تساهم مخرجات برامج الموازنة الثلاثة لوزارة الزراعة الفلسطينية بنتائج الإستراتيجية لسلامة الأغذية إلا أن المخرجات المندرجة في إطار النتيجة الخامسة للهدف الاستراتيجي الخامس هي الأكثر ارتباطاً وتأثيرا على سلامة الأغذية، انظر أهم المخرجات من خارج المشاريع ومن المشاريع المندرجة في برامج الموازنة لوزارة الزراعة للفترة الأولى 2017-2019.

1. نتائج مخرجات البرنامج الأول، التنمية الزراعية ذات العلاقة

2.1. تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. الترقيم الوطني للمواشي 2. تحصين 3000000 رأس من الاغنام والابقار ضد الأمراض المعدية المتوطنة ورصد الأمراض السارية والمعدية والمشتركة ومكافحتها، كما وتم رصد ومكافحة مرض انفلوانزا الطيور ومتابعة المسالخ ومصانع الإنتاج الحيواني والفقاسات والمستودعات والصيدليات البيطرية والمتابعة الدورية لمزارع الأمهات والفحص الدوري لها. 3. (11800) جولة إرشادية للمزارعين والمربين 4. تم تنظيم (753) يوم احتفال للمزارعين والمربين. 5. تم تطبيق (598) مشاهدة زراعة. 6. تم عقد (493) دورة تدريب للمزارعين. 7. تم إعداد وإصدار (1515) مادة إرشادية. 8. تم بث (22) حلقة إرشاد زراعي تلفزيونياً وإذاعياً. 9. تم إنشاء وإدارة موقع إلكتروني إرشادي. 10. تم تعميم (97) رسالة إرشادية عبر الهاتف المتنقل. 11. تم تطبيق (130) بحث وتجربة.	1. (90) مزارع مدرب حول خصوبة التربة 2. تم إعداد (60) برنامج تتعلق بالتسميد. 3. تم تنفيذ (42) مشاهدة تسميد. 4. (200) مزارع مدرب في مجالات الزراعة المختلفة 5. تم إقامة (15) مشاهدة زراعية. 6. تم إعداد وتوزيع (15) نشرة زراعية. 7. تم تنفيذ (30) مشاهدة للثروة الحيوانية. 8. تم إصدار (15) نشرة في مجال الثروة الحيوانية. 9. تم عقد (45) ورشة عمل في مجال الثروة الحيوانية. 10. (50) نموذج تجريبي لأصناف المحاصيل الحقلية داخل المحطات

2.2. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية

مخرجات غير المشاريع 2017-2019
1. (36) تقرير حول سلامة المنشأة وسلامة المنتجات الزراعية المصدرة. 2. تقرير حول سلامة الأغذية من أصل حيواني 3. تم تنفيذ (15) تجربة لها علاقة في جودة المنتجات الزراعية بتطبيق تقنيات ما بعد الحصاد المتاحة. 4. تم تقديم (12) مقترح للمواصفات والمقاييس ذات العلاقة في المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة للاعتماد. 5. (84) حملة توعية مجتمعية لمربي الثروة الحيوانية والمستهلكين. 6. تم إصدار (37000) شهادة وتقارير بيطري.

2.3. تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تصبح أكثر تنافسية

مخرجات غير المشاريع 2017-2019
1. (600) موافقة فنية لتراخيص الأسمدة والمخصبات 2. (300) عينة أسمدة مفحوصه ومحللة 3. تم إعداد (12) تقرير حول جودة الأسمدة في السوق. 4. ( ) تقرير رقابي على الأدوية البيطرية 5. تم إصدار أذونات فنية لاستيراد النباتات والمنتجات النباتية والمبيدات؟

2.4. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات

مخرجات غير المشاريع 2017-2019
1. حجر بيطري للحيوانات ومنتجاتها. 2. اللقاحات والتحصينات البيطرية تم توفيرها. 3. تم إعداد (1350) تقرير رصد مرضي لأمراض الحيوانات والأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان. 4. (112000) فحص مخبري للحيوانات ومنتجاتها. 5. تم تنظيم (6) حملات رش ضد الآفات.

2. نتائج ومخرجات البرنامج الثاني، تحسين الخدمات الزراعية ذات العلاقة

4.1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطري ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية تم تطويرها بشكل مستمر.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. يتم إصدار دليل سنوي حول المبيدات. 2. التعليم المستمر لـــ (150) من الأطباء البيطريين والفنيين والمدربين. 3. (30) من مدراء الخدمات ومفتشي الرقابة الزراعية مدربين فنياً وادارياً.	1. تم تدريب (90) مهندس زراعي و(150) طبيب بيطري وفني مدرب. 2. تم إنشاء محطة للتخلص الآمن من المبيدات المصادرة والمنتهية. 3. توفير أدوات ومعدات لمحطات التجارب. 4. تم تدريب (20) من كوادر البحث الزراعي. 5. تم تجهيز (2) عيادة بيطرية متنقلة. 6. تم توفير (15) مادة لمختبرات البيطرة. 7. تم تجهيز مبنى مختبر بيطري.

4.2.خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفؤة وبنية تحتية مناسبة

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. تم إصدار (2700) إذن ورخصة استيراد المنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي والميكنة. 2. تم إصدار (12) دراسة سوق للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة. 3. تم تطوير نظام الأسواق المركزية.	1. تم إصدار (7200) شهادة صحة نباتية معترف بها دوليا مطبوعة وغير مطبوعة (إلكترونيا).

2. نتائج ومخرجات البرنامج الثالث: البرنامج الإداري ذات العلاقة

5.1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة

مخرجات غير المشاريع 2017-2019
1. تم تقديم (12) مقترح لتشريعات زراعية للجهات المعنية. 2. (3000) تقرير ميداني لمتابعة المنتجات الزراعية وضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات الوطنية. 3. نظام إلكتروني للرقابة الزراعية معمول به.

5.3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019
1. تم اعتماد (21) اتفاقية تعاون زراعي وخطة عمل لإنفاذ اتفاقيات التعاون الدولي. 2. علاقات منتظمة مع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة 3. تم إعداد (8) تقارير تفصيلية حول الانضمام للمنظمات والاتفاقيات الدولية.

5.4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بما يعزز منهجية الإدارة بالنتائج وإنفاذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. يتم تحديث تقارير الإحصاءات الزراعية الوطنية سنوياً. 2. اجتماعات منتظمة لمجموعة العمل القطاعية.	1. تم تطوير إستراتيجية للسيطرة على المرض وتدريب الكوادر والمسح المصلي للكشف عن المرض.

5.5 مؤسسات القطاع الزراعي تطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة الصحة والصحة النباتية وفق متطلبات السوق.

مخرجات غير المشاريع 2017-2019	مخرجات المشاريع 2017-2019
1. (7) اقتراح تشريعات تتعلق في الصحة الحيوانية. 2. تم تقديم مقترحين لتشريعات وسياسات الصحة النباتية للجهات المعنية. 3. تم ترخيص المنشآت التي لها علاقة في التربية الحيوانية ومزاولة مهنة الطب البيطري 4. (12) تم إعداد دراسات حول صحة الحيوانات ومنتجاتها. 5. تم توفير بلاغات بيطرية للجهات المعنية محليا ودوليا. 6. (655) ترخيص مشاتل ومركز بيع الأشتال ومحلات بيع المبيدات. 7. تم إصدار (3500) شهادة صحة نبات. 8. تم إنشاء قاعدة بيانات للصحة النباتية. 9. تم إنشاء قاعدة بيانات الصحة الحيوانية ومنتجاتها. 10. تم إصدار (2250) تقرير دوري لفحص جودة المنتجات الزراعية.	1. مركز الصحة النباتية مقام ومجهز بكافة اللوازم. 2. قاعدة بيانات شاملة لجميع قضايا وخدمات وقاية النبات والحجر الزراعي. 3. تم إنشاء قاعدة بيانات وإدارة معلومات الخدمات البيطرية وصحة الحيوان كما وتم التدرب عليها. 4. تم إصدار (7200) شهادة صحة نباتية معترف بها دوليا مطبوعة وغير مطبوعة (إلكترونيا). 5. تم تطبيق البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات.

7.2. برامج موازنة وزارة الاقتصاد ذات العلاقة في سلامة الأغذية

تعمل وزارة الاقتصاد الوطني على تحقيق أربعة أهداف إستراتيجية قطاعية من خلال برنامجين موازنة، البرنامج الأول: التنمية الصناعية والتجارية والبرنامج الثاني: حماية المستهلك. الجدول أدناه يبين الأهداف الفرعية والتدخلات السياساتية ذات العلاقة بسلامة الأغذية في برامج موازنة وزارة الاقتصاد.

البرنامج الأول: التنمية الصناعية والتجارية

الأهداف الفرعية ذات العلاقة بالبرنامج	التدخلات السياساتية ذات العلاقة
• تسهيل التجارة الفلسطينية حسب أفضل الممارسات العالمية. • تشجيع وتنمية الصادرات الفلسطينية. • خلق إطار قانوني وتنظيمي منافس. • زيادة تنافسية المنتج الوطني. • تطوير البنية التحتية للجودة في فلسطين وبما ينسجم مع المتطلبات الدولية.	• تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة، وتوقيع اتفاقيات جديدة مع دول العالم. • توفير البيانات الإحصائية اللازمة لأغراض الدراسات والأبحاث والتخطيط. • بناء السجلات الإدارية والمركزية. • دعم وحماية المنتج الوطني وتطوير جودته. • زيادة ثقة المستهلك في المنتج الوطني. • الشراكة والحوار الكامل مع مؤسسات القطاع الخاص.

البرنامج الثاني: حماية المستهلك

الأهداف الفرعية ذات العلاقة بالبرنامج	التدخلات السياساتية ذات العلاقة
• توفير سلع آمنة للاستخدام والاستهلاك. • مكافحة الغش والتزوير والتقليد. • التوعية والإرشاد.	• تطبيق التعليمات الفني الإلزامية على كافة السلع المنتجة والرقابة على مواصفات السلع المستوردة وتطبيق التشريعات والقوانين بحق المخالفين. • إبراز دور وآلية عمل الجهات الرقابية أمام المستهلك الفلسطيني ومراقبة الأسعار. • تشجيع تطبيق أنظمة الجودة في المنشآت الاقتصادية.

7.3. برامج موازنة وزارة الصحة ذات العلاقة في سلامة الأغذية

تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على تحقيق الإستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي من خلال ثلاث برامج صحية هي: برنامج خدمات رعاية صحية أولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز أنماط الحياة الصحية، وبرنامج خدمات صحية ثانوية وثلاثية مستدامة ذات جودة عالية، والبرنامج الإداري والحوكمة الصحية.

البرنامج الأول: برنامج خدمات رعاية صحية أولية مستدامة ذات جودة عالية وتعزيز أنماط الحياة الصحية

الغاية الأولى: ضمان استدامة تقديم وتطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة حسب سلة الخدمات المعتمدة، سعياً لتوفير التغطية الشاملة.

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
ضمان توفير خدمات صحة البيئة في رش المبيدات، وتراخيص الحرف والصناعات، وفحص المياه، وفحص الغذاء، وبرامج سلامة الأغذية والماء وذلك للحد من الأوبئة والأمراض والحفاظ على الصحة العامة.	1. 80% من محلات ومنشآت الحرف والصناعات مرخصة حسب الأصول. 2. نسبة التلوث الميكروبي لشبكات مياه الشرب لا تزيد عن 5%. 3. نظام تسجيل المواد الكيماوية مطبق بنسبة 100%.

الغاية الثانية، الحد من خطر الإصابة بالأمراض المعدية والسارية

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
ضمان متابعة الأمراض السارية والمعدية والحد من انتشارها.	السيطرة على الأمراض الحيوانية والأمراض المنقولة بواسطة المياه أو الغذاء بشكل فعال.

الغاية الرابعة. تطوير البرامج الصحية الوقائية والوعي الصحي وبرامج الكشف المبكر عن الأمراض والمشكلات الصحية خاصة الأمراض غير السارية والإعاقات.

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
تعزيز أنماط الحياة الصحية والسلوكيات الصحية من خلال برامج وأنشطة التثقيف الصحي والتوعية والاستراتيجيات الوطنية.	حملات توعية مجتمعية واسعة النطاق منفذة بشكل فعال في أبرز المشاكل والقضايا المطروحة.
دعم وتطوير برامج الوقاية والحد من الأمراض غير السارية.	إطار قانوني ينظم تجارة الأطعمة المحتوية على الدهون المشبعة والدهون المهدرجة معتمد ومطبق.

الغاية الخامسة. تطوير أنظمة الرصد الصحي في المجالات المختلفة

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
تطوير أنظمة الرصد الصحي في المجالات المختلفة.	أنظمة رصد صحي فاعلة في عدة مجالات منها الرصد الغذائي.

البرنامج الإداري والحوكمة الصحية

الغاية الأولى: توفير موارد بشرية كفؤة قادرة على تقديم خدمات صحية عالية الجودة

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
توفير موارد بشرية كفؤة وقادرة على تقديم خدمات صحية وإنهاء جدول الوصف الوظيفي.	1. النظام الوطني للتطوير المهني المستمر معتمد ومطبق وجدول الوصف الوظيفي معتمد ومطبق. 2. مساقات تدريبية جديدة تضمن تأهيل القوى البشرية المهنية بما يتناسب مع الاحتياجات.

الغاية الثانية: تعزيز حوكمة وأداء القطاع الصحي

الأهداف ذات العلاقة	المخرجات ذات العلاقة
تعزيز أداء القطاع الدوائي وضمان تطبيق السياسات الدوائية المعتمدة.	جميع المكملات الغذائية مسجلة في وزارة الصحة.
تعزيز نظام تسجيل الأغذية الخاصة والأغذية المضاف لها المعادن والفيتامينات وتطويره.	1. جميع الأغذية الخاصة مسجلة في وزارة الصحة. 2. 60% من الأغذية المضاف لها المعادن والفيتامينات مسجلة في وزارة الصحة.

7.4. برامج موازنة مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية

تعمل مؤسسة المواصفات والمقاييس على تحقيق رؤيتها «مؤسسة رائدة محلياً وفاعلة دولياً في مجالات البنية التحتية للجودة» ورسالتها" تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الفلسطيني وتسهيل التجارة والمساهمة في حماية صحة وسلامة المستهلك والبيئة بالتعاون مع الشركاء من خلال بناء وتطبيق أنظمة متوائمة مع أفضل الممارسات الدولية في مجالات البنية التحتية للجودة» من خلال برنامج الموازنة» تطوير البنية التحتية للجودة والذي يشمل المكونات التالية ذات العلاقة في سلامة الأغذية:

1. إعداد واعتماد المواصفات الفلسطينية المواءمة مع المواصفات الدولية والإقليمية بما يراعي الخصوصية الفلسطينية ويلبي احتياجات التجارة الوطنية وتحديثها بشكل مستمر في المجالات والقطاعات الغذائية. الصناعات الكيماوية. الصناعات الإنشائية والصناعات الهندسية والطاقة وقطاع الخدمات الخاصة بنظم المعلومات والسياحة والإستشارات والتدريب ونظم الجودة.

2. إعداد التعليمات الفنية الإلزامية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة للمساهمة في تنظيم السوق وتنظيم التجارة الفلسطينية وتحديثها بشكل مستمر في مجال المواد الملائمة للغذاء والسلامة الغذائية والمكملات الغذائية والتصريحات الغذائية وفي مجال المعدات وأجهزة الضغط وأجهزة القياس ومجالا التداخلات المغناطيسية.
3. منح شهادات الجودة ونظم إدارة الجودة.
4. تقديم المعلومات الفنية للمنتجين والمستوردين والتوعية والتدريب في مجالات عمل المؤسسة لرفع مستوى الوعي حول الجودة.
5. تمثيل فلسطين في النشاطات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لمجال عمل المؤسسة والانتساب للمؤسسات ذات العلاقة.

8. خطة العمل (المبادرات التي تحتاج للمصادقة من قبل مجلس الوزراء)

بناء على دليل العمل الصادر عن وزارة المالية والتخطيط حول كيفية إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للفترة 2017-2022، تعرف خطة العمل بمجموعة المبادرات التي تقوم بها سلطات الرقابة على سلامة الأغذية وبحاجة إلى إقرار أو مراجعة خاصة من قبل مجلس الوزراء مثل مشاريع القوانين واللوائح والاتفاقيات الدولية أو أوراق إستراتيجية خاصة، وذلك حتى يتسنى لمجلس الوزراء التخطيط المسبق للأعمال المطلوبة منه لدعم الإستراتيجية. هذه الخطة سيتم مراجعتها وتعديلها في نهاية كل سنة وذلك بناء على التقدم في إنجاز الوثائق التي سيتم العمل عليها بشكل مباشر من قبل سلطات الرقابة على الأغذية.

نوع الوثيقة	وصف مختصر للوثيقة	عنوان المبادرة	السنة
قرار	تشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية للعمل على إعداد برنامج عمل شامل وطموح يقع في سلم أولوياته تحقيق عملية إصلاح داخلي على صحة وسلامة الأغذية بما يتفق مع الدستور الغذائي وفق المعايير الدولية.	إنشاء المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية	2017
قانون	يستند القانون الجديد على معايير الدستور الغذائي، والمبادئ التوجيهية الدولية والنصوص ذات الصلة والذي سيغطي سلسلة الإنتاج بأكملها. يحدد القانون بوضوح أدوار ومسؤوليات السلطات الحكومية خلال السلسلة الغذائية ويحدد السلطة أو الجهة التي لها المسؤولية العليا في تنفيذ القانون. هذه السلطة أو الجهة يمكن أن تكون كيان جديد يتم استحداثه أو قائم حاليا. وهذا القانون يجب أن يشتمل على آلية لضمان التنسيق والتي تشمل مهام إعداد التقارير وتسلسل قيادي لاتخاذ القرارات. سيحدد القانون الصلاحيات القانونية اللازمة والمعترف من قبل الجميع لمسؤوليات تنفيذ القانون، خاصة (i) المهام التنظيمية؛ (ii) المهام التنفيذية، بما في ذلك تعيين نقاط الدخول والخروج، والموافقة على متطلبات الاستيراد / التصدير، وتقييم المخاطر، وإصدار التراخيص أو مراجعتها، مراقبة السوق، وعمليات التفتيش؛ و(iii) المهام التنسيقية، لضمان المشاركة الملائمة من السلطات الأخرى التي لها دور في سلامة الأغذية.	قانون سلامة الأغذية	2018
تعديل قانون	يستوجب إقرار قانون لسلامة الأغذية في فلسطين إجراء تعديلات على القوانين التالية: ● قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004. ● قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003. ● قانون المواصفات والمقاييس رقم 6 لسنة 2000. ● قانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005. ● قرار بقانون بشأن الصناعة لسنة 2011. ● قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية. ● قانون الحرف والصناعات رقم (16) لسنة 1953.	تعديل قوانين	2019

9. خطة الإدارة

9.1. تشكيل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية

أسوة بتجارب بعض الدول التي انتقلت من أنظمة سلامة الأغذية المتعددة السلطات إلى جهة وطنية مسؤولة عن الرقابة والإشراف على سلامة الأغذية وفي ظل توجهات سلطات الرقابة الوطنية لإجراء سلسلة من التعديلات التشريعية قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى فإن فريق اللجنة المشرفة على إعداد الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022 يقترح أن يتم الإسراع في إقرار نظام المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية الذي ستوكل إليه صلاحيات عليا للسيطرة على سلامة الأغذية وسيتضمن في المرحلة القريبة الوصول إلى تنسيق عالي بين مختلف السلطات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الخمسة لسلامة الأغذية وضمان حسن الأداء والمشاركة الفاعلة في عمليات السيطرة على سلامة الأغذية من خلال التفتيش وإنفاذ اللوائح ذات العلاقة.

تسعى سلطات الرقابة على الأغذية أن يتم تمثيل جميع الأطراف ذات العلاقة من الحكومة وخارج الحكومة في المجلس وأن يكون للمجلس صلاحيات واضحة تمكنه من المتابعة والمراقبة وتقديم التقارير عن سير العمل في الخطة الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية.

وبشكل محدد سيناط في المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية المهام التالية:

1. تحضير ومتابعة خطة تنفيذية من أجل تطبيق الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية.
2. ضمان تنسيق خدمات سلطات الرقابة على الأغذية، بما يكفل تجنب أي ازدواجية في العمل.
3. تقديم اقتراحات حول آليات العمل المستخدمة للرقابة على الأغذية من أجل الاستفادة القصوى من المصادر المتوفرة وإدارتها بكفاءة وفاعلية.
4. إعداد نظام رقابة وتقييم لمجمل عمل سلطات الرقابة على الأغذية وذلك بهدف تحسين التعلم والمساءلة ذات العلاقة في تدخلات سلطات الرقابة.
5. العمل على إقرار قانون سلامة غذاء موحد.
6. مراقبة عملية إنفاذ التشريعات والمعايير والممارسات المتعلقة بقطاع الأعمال في مجال الأغذية.
7. تصميم نظام فعال للإنذار السريع، او استرجاع وسحب المنتجات من أجل حماية المستهلك والصحة العامة.
8. تقديم المشورة للوزارات والجهات المختصة في أي شأن يتعلق في الأغذية، سواء كان ذلك بناء على طلب من الجهة المختصة أو بناء على ما يقتضي الأمر.
9. إصدار مبادئ توجيهية ضرورية فيما يتعلق بسلامة الأغذية على مبدأ تحليل المخاطر وفاعلية إدارتها على طول السلسلة الغذائية.
10. تحديد الاحتياجات المالية واللوجستية الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية.
11. القيام بمراجعة كفاءة ممارسات سلامة الأغذية المتبناة من وقت لآخر وكتابة تقارير لمجلس الوزراء بهذا الشأن نهاية كل عام.

9.2. تأسيس اللجنة العلمية الاستشارية لسلامة الأغذية.

سيعمل المجلس الفلسطيني لسلامة الأغذية على تشكيل لجنة تختص بتقديم الاستشارات العلمية للمجلس وتكون عبارة عن الذراع الفني للمجلس ويكون لها هيكلية واضحة تحدد أهدافها ودورها ومرجعيتها القانونية والإدارية بما يسمح لها بسهولة التواصل مع الوزارات والمؤسسات المعنية وتعمل اللجنة على تجميع البيانات وتحليل المعلومات المرتبطة في سلامة الأغذية بما يدعم عملية إدارة المخاطر.

تتكون اللجنة العلمية من خبراء وباحثين في مجالات العلوم البيطرية وصحة الحيوان ووقاية النبات والكيمياء والكيمياء الحيوية وعلم الأحياء الدقيقة، وعلم السموم، وعلوم التغذية والتصنيع الغذائي وعمليات المعالجة والتعبئة وعمليات التدقيق واي مجالات أخرى ذات علاقة في سلامة الأغذية.

9.3. مراجعة برامج الموازنة الخاصة بسلطات الرقابة على الأغذية

سيعمل ممثلي الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بمراجعة برامج الموازنة للفترة 2017-2019 وخاصة المخرجات والمهام التي تقوم بها الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في مجال سلامة الأغذية. تستند عملية المراجعة بشكل أساسي على الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية لسلامة الأغذية 2017-2022 وتستند على مكونات برامج الموازنة التي تم اعتمادها من مجلس الوزراء للقطاعات المختلفة.

ستتم مراجعة برامج الموازنة بما يضمن أن يتم اعتماد التعديلات على برامج الموازنة قبل إقرار موازنة 2018، وذلك بالتركيز على مراجعة برامج الموازنة لوزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد، وزارة الحكم المحلي، وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، المؤسسة الفلسطينية للمواصفات والمقاييس.

9.4. مؤشرات قياس الأداء

سيتم في السنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية، العمل على تطوير نظام رقابة يشمل مصفوفة الرقابة والتقييم ووصف أدوات جمع المعلومات الخاصة بالرقابة والتقييم بالإضافة إلى وصف التقارير المطلوبة ومحتوياتها وخطوط المساءلة والدراسات القبلية اللازمة واي دراسات وتقييمات مرتبطة في الرقابة والتقييم على الإطار الاستراتيجي. تشكل مؤشرات قياس الأداء المحور الرئيسي لنظام الرقابة والتقييم، ولهذا الغرض سيتم قياس التقدم في الاستراتيجية بناء على مؤشرات عامة لها علاقة في سلامة الأغذية:

مؤشرات قياس الأداء المرتبطة في الوصول إلى غذاء آمن:

1. نسبة الزيادة في تطبيق نظام الفحص الذاتي في قطاع التزويد الخاص في مدخلات الإنتاج وقطاع الإنتاج الأولي primary sector وقطاع التحويل وفي التصنيع الغذائي الريفي.
2. نسبة النقصان في كمية المتبقيات من المبيدات والأسمدة في الخضروات والفواكه المحلية والمستوردة.
3. نسبة تواجد الافلاتوكسن في المواد الغذائية.
4. نسبة العينات المفحوصة من البيض واللحوم وتكون مطابقة من حيث نسب وجود (Dioxine).
5. نسبة العينات من الأسماك والمنتجات البحرية التي يتم فحصها من حيث نسب الزئبق وتكون مطابقة.
6. عدد الذين تم الإبلاغ عن أصابتهم بالسالمونيلا (لكل 100 ألف في السنة).
7. عدد الذين تم الإبلاغ عن إصابتهم بتسمم غذائي بشكل جماعي (لكل 100 ألف في السنة) collective food toxin (infection (CFTI
8. نسبة العينات التي تم فحصها وكانت مطابقة من منتجات الألبان ومن المصانع والمعامل وقطاع التوزيع من حيث وجود البكتيريا والاعفان.
9. نسبة العينات التي تم فحصها من المذابح ومواقع توزيع اللحوم وكانت مطابقة من حيث البكتيريا والهرمونات والمضادات الحيوية.
10. نسبة العينات المفحوصة من مزارع الدجاج البياض والتي كانت نتيجة وجود Salmonella فيها سلبي.
11. نسبة العينات من المواد العلفية التي تم فحصها من حيث وجود Dioxins وكانت مطابقة.
12. نسبة العينات من منتجات اللحوم المستوردة التي يتم فحصها وتكون مطابقة.
13. نسبة العينات التي تم فحصها من حيث وجود المواد المضافة (الألوان، المواد الحافظة، والمنكهات، والمواد النافخة....) بالحد المسموح وكانت مطابقة.
14. ارتفاع نسب اللحوم التي تخرج للمستهلك الفلسطيني من المسالخ (أي الخاضعة إلى الرقابة الصحية من إجمالي اللحوم المستخدمة).
15. نسب الإصابة البشرية بأمراض الحمى المالطية.

الملاحق

الملحق رقم 1: قرار مجلس الوزراء الخاص بالمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022

دولـــة فلسطيـــن

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (02/17/171/م.و/ر.ح) لعام 2017م

المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017م–2022م

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته؛

وعلى توصيات اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة

الغذاء في فلسطين في اجتماعها رقم (8) بتاريخ 2017/02/05م؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ (2017/09/26م) ما يلي:

المادة الأولى

المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017م–2022م، المرفقة بهذا القرار.

المادة الثانية

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، ويُعمل به من تاريخ صدوره.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2017/09/26م.

رامي حمد الله

رئيس الوزراء

دولة فلسطين رئاسة الوزراء / الأمانة العامة لمجلس الوزراء Council of Ministers, Cabinet Secretariat State of Palestine

الملحق رقم 2: قرار مجلس الوزراء الخاص بتشكيل لجنة وطنية لاعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين

دولـــة فلسطيـــن

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (06/17/39/م.و/ر.ح) لعام 2015م

بتشكيل لجنة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً

وتنسيب وزير الزراعة

وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003م وتعديلاته؛

وعلى نظام عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء لسنة 2004م؛

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ (2015/02/17) ما يلي:

المادة الأولى

تشكيل لجنة وطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين تضم في عضويتها كلاً من: وزارة الصحة "مقرراً"، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط، مؤسسة المواصفات والمقاييس، ممثلاً عن الجامعات الفلسطينية، ممثلاً عن مؤسسة حماية المستهلك، ممثلاً عن اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، ممثلاً عن اتحاد الغرف التجارية.

المادة الثانية

للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص لإنجاز أعمالها، وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء.

المادة الثالثة

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر بمدينة رام الله بتاريخ 2015/02/17.

رامي حمد الله

رئيس الوزراء

ملحق رقم (3): أعضاء اللجنة الوطنية لإعداد استراتيجية وطنية لصحة وسلامة الغذاء في فلسطين

#	اسم الممثل	الوزارة
.1	ابراهيم عطية	وزارة الصحة "مقرراً"
.2	أمجد صلاح	وزارة الزراعة
.3	سليم جيوسي	مؤسسة المواصفات والمقاييس
.4	زياد فضل	وزارة الاقتصاد الوطني
.5	محمد الريماوي	وزارة التربية والعليم العالي
.6	يوسف صبح	الجامعات الفلسطينية
.7	رانيا الخيري	مجلس حماية المستهلك
.8	نصر عطياني	ممثلا عن اتحاد الصناعات الغذائية
.9	رياض عويضة	ممثلاً عن اتحاد الغرف التجارية
.10	نفين سلامة	الأمانة العامة لمجلس الوزراء "سكرتاريا اللجنة"

فريق دعم تطوير الاستراتيجية من منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو):

1. د. عزام صالح
2. د. خولة النجوم
3. د. لودوفيك بليي

بدعم فني من:

منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

تم اعداد هذه الإستراتيجية بدعم مالي من المملكة الهولندية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.